حـــــــــــوار

نحن نؤيد القرار الذى اصدره السيد - توفيق عبده اسماعيل باعادة النظر فى القيمة الايجارية لشاليهات المنتزة ، والقواعد جديدة لاستئجار هذه الشاليهات وتجديد عقود ايجارها ..

فهذا القرار ولا شك يحقق عدة اهداف تتفق جميعها مع المصلحة العامة منها :

● زيادة موارد الدولة ، مما يمكنها من تخصيص استثمارات اكبر للنهوض بمنطقة المنتزه ، باعتبارها منطقة سياحية تساهم فى مزيد من الجذب السياحى

● انه قد مضت سنوات طويلة منذ حددت القيمة الايجارية لهذه الشاليهات ، وقد حدثت خلال هذه المدة تغييرات كثيرة بالنسبة لمستوى الاسعار ، الامر الذى يجعل اعادة النظر فى القيمة الايجارية امرا منطقيا ومعقولا .

● ان مستاجرى شاليهات المنتزه ينتمون الى الطبقة القادرة على الاستهلاك الترفى ، وبالتالى فان مواردهم تستطيع ان تتحمل بالزيادة الايجارية التى ظلت مجمدة لسنوات طويلة .

● ان بعض شاليهات المنتزه قد اسيىء استخدامها من قبل مستاجريها عن طريق المضاربة والتاجير من الباطن مما حولها الى مصدر للربح بدلا من ان تكون مخصصة للاستعمال الشخصى .

لذلك كله فنحن نؤيد قرار وزير السياحة باعادة النظر فى قواعد تاجير هذه الشاليهات ، ورفع قيمتها الايجارية ، مادام هذا القرار سوف يخدم المصلحة العامة ويقضى على السلبيات التى ظهرت فى السنوات الاخيرة .

لكننا نرى ان العدالة تقتضى أن تطبق نفس القواعد على الشاليهات المقامة على شاطىء المعمورة والمملوكة هى الاخرى لشركة من شركات القطاع العام وهى شركة المعمورة للاسكان والتعمير

فهذا الشاطىء - المعمورة - ملاصق لشاطىء المنتزه ، وهو امتداد لذات المنطقة السياحية وكانت ايجارات وحداته قد قدرت فى نفس الوقت الذى قدرت فيه القيمة الايجارية لشاليهات شاطىء المنتزه

صحيح ان شركة المعمورة لا تتبع وزير السياحة وبالتالى لا يستطيع ان يطبق عليها نفس القواعد التى يطبقها على شركة المنتزة ، لكننا نعتقد ان مقتضيات العدالة تفرض على مجلس الوزراء ان يتبنى هذا الامر بحيث يتساوى فى المعاملة مستاجرو الشاليهات المملوكة للدولة سواء كانوا فى المنتزة او المعمورة .

والاهم من ذلك كله ان يكون الهدف من وضع القواعد الجديدة هو تصحيح اوضاع قديمة والا تستخدم هذه القواعد لمجاملة بعض المسئولين الحاليين الذين لم يتيسر لهم ان يحصلوا على « حظهم » من هذه الشاليهات عند انشائها ! .. بقى اقتراح صغير اتقدم به للسيد وزير السياحة ، هو ان يصدر تعليماته الى شركة المنتزة بان تنشر - فى الصحف - قائمة باسماء المستاجرين الجدد للشاليهات المملوكة لها كل عام حتى يطمئن الشعب الى أن القواعد الجديدة كانت فعلا .. من اجل المصلحة العامة .

احمد طلعت

رد من وزير السياحة :

تناول الاستاذ - احمد طلعت فى مقاله موضوع مانشر بالخارج عن تقاضى عمولات من شركة بوينج لترويج مبيعاتها لمنطقة الشرق الاوسط .

وحيث اننى اعلم تمام علمه صعوبة ، ومصادر المعلومات المتوافرة لديه الا اننى أود توضيح ما يلى :

١ - عندما ذكرت أن هذه الطائرات هدية من دولة صديقة لم أخالف الحقيقة - فلم يتم تحويل اى مبلغ من مصر مهما كان ضئيلا مقابل هذه الصفقة سواء من الحكومة او مصر للطيران .

٢ - أما عن العقد المزعوم - فقد طلبت الدولة الصديقة توقيع اتفاق مع شركة بوينج يحدد الاعداد والانواع المطلوبة وقيمتها ، حتى تتولى تحويل قيمتها مباشرة بمعرفتها وهذا ماتم فعلا وقد تشاركونني الرأى فان هذا ليس تعاقدا كاملا انتهت فيه الاجراءات المعتادة .

٣ - كانت مصر للطيران فعلا قد اختارت طرازا آخر ودفعت مبلغا رمزيا مقابل خطاب موافقة ابتدائى وعندما علمت الحكومة بنية الاهداء وافقت هذه الصفقة وكان يجب أن تلغى عقدها الا انها كانت تخشى هو الاصرار على شراء طائرات يمكن احلالها باخرى هدية مجانية .

٤ - حددت مصر للطيران طلباتها من طرازين : ٧٢٧ ، ٧٣٧ وبلغت قيمة الصفقة حوالى ٩٥ مليون دولار ولكن الجهة صاحبة الاهداء رات الاقتصار على ثمانى طائرات ٧٣٧ قيمتها ٦٨ مليون دولار ولسنا بحاجة لتوضيح اذا كان فى مقدورنا فى مصر حينئذ أن نسألها عن السبب فى تخفيض هديتها وليكن لديها الخيار فى تفضيل نوع أو عدد معين من الطائرات فقد كانت بوينج هى التى هيأت أمر الاهداء كله .

● - جميع هذه الاجراءات تمت والطيار جمال عرفات صيف النصر رئيسا لمصر للطيران ولكنه احقاقا للحق كان يرجع فى كل خطوة للوزارة ولرئيس الوزراء للدراسة والاقرار ولم ينفرد بقرار رغم أن الاهداء لم يكن قبوله بحاجة للبرلمان أو لقرارات علوية .